تحديات الديمقراطية

أحمد الحبيشي
Ahmedalhobishi @hotmail.com

أفرزت الانتخابات الرئاسية والمحلية تفاوت مستوى التعاطي مع قواعد العملية الديمقراطية ومتطلباتها، لجهة قدرة كل حزب على التكيف مع هذه القواعد والمتطلبات بحسب ما رافق تلك الانتخابات من أداء، وتمخض عنها من نتائج.

الثابت ان الاحزاب التي خرجت خاسرة من هذه الانتخابات تصرفت مع نتائجها بقدر كبير من السطحية والخفّة والاوهام التي تحكمت بـ سلوكها وتوقعاتها ومراهناتها قبل وأثناء العملية الانتخابية، الأمر الذي جعل من الخطاب السياسي والاعلامي لهذه الاحزاب انعكاساً لإغترابها الشديد ليس فقط عن الواقع الموضوعي، بل وعن العالم الواقعي الذي يحفّز على التحول نحو الديمقراطية وممارستها.

بوسع كل من تابع أداء هذه الاحزاب وخطابها السياسي والاعلامي خلال الانتخابات، ان يلاحظ حجم الاوهام والمراهنات التي كانت تعول على الاستقواء بالضغوط والتدخلات الخارجية لنصرة احزاب المعارضة سواء من قبل بعض الاوساط الدبلوماسية الاجنبية في صنعاء، او ممثلي المنظمات الامريكية والاوروبية غير الحكومية التي تنشط في مجال تسويق برامج نشر الديمقراطية وفق المعايير الاوروبية أو الامريكية .

بيد ان ردود فعل هذه الاوساط والمنظمات على نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية جاءت مخيبة لآمال وتوقعات هذه الاحزاب التي عجزت عن فهم الميول الموضوعية للتحول نحو الديمقراطية ومحدداتها وشروط التأهل لها داخلياً وخارجياً ، خصوصا بعد ان أحرز المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية والمحلية فوزاً كاسحاً ونتائج لم تكن متوقعة، فيما منيت احزاب (اللقاء المشترك) بهزائم نكراء !

ثمّة مؤشرات عديدة تدل على أنّ المؤتمر الشعبي العام كان يتابع بدقة وجهة سير المتغيرات الدولية حيث حاول منذ وقت مبكر في نهايةّ الثمانينات من القرن العشرين المنصرم استشراف تأثيرها اللاحق على آفاق تطور العالم المعاصر وبنيته الداخلية.. و لاتبالغ حين نقول: إنّ الحراك السياسي للمؤتمر الشعبي العام في أواخر الثمانينات شكّل مشروع مقاربة يمنية من قبل الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام لرصد معطيات هذه المتغيرات وابتكار أدوات جديدة لإعادة صياغة الواقع السياسي من خلال طرح مشروع الوحدة والديمقراطية.

لكن مشروع المؤتمر الشعبي العام لم يكن مثالياً وخالياً من النواقص، فقد عانى من قصور واضح بسبب طابعه الانتقالي السريع إلى الوحدة والديمقراطية، الذي يتمحور حول إعادة صياغة المجال السياسي للدولة والسلطة.. ولعل ذلك يفسر النقص الواضح في هذا المشروع الذي يبدو أنّه ما يزال يواجه العديد من المصاعب في مجال الحراك الفكري للمجال السياسي في المجتمع المدني بمختلف مفاعيله و مكوناته.. ويأتي في مقدمة هذا المجال الفكر السياسي للمؤتمر الشعبي العام الذي ظل بعيداً عن الحراك الدائر في الساحة العربية من أجل إعادة صياغة الفكر السياسي العربي.. بمعنى أنّ المؤتمر الشعبي العام رغم فتوحاته السياسية المهمة، إلا أنّه لم يؤسس حتى الآن تياراً فكرياً متماسكاً يعمق انتماءه إلى المرجعية المعرفية الليبرالية الإنسانية المعاصرة، وإن كان قد أنتج بصورة فعلية أفقاً حراً في مجال التفكير السياسي الذي لم ينتج حتى الآنَ مقاربات واضحة ومتميزة لاشكاليات الحراك الذي يشهده الفكر السياسي العربي والعالمي.

تبدو صورة المؤتمر الشعبي أفضل حالاً من الحزب الاشتراكي الذي شاركه في تأسيس مشروع الوحدة والديمقراطية عام ١٩٩٠م.. فقد فشل الحزب الاشتراكي في إعادة تأهيل فكره السياسي باتجاه الاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية واستيعاب المتغيرات العالمية، وذلك بسبب غلبة الجمود العقائدي والنزعات المحافظة التي تستمد مرجعيتها من موروث التفكير المدرسي السكولاستي الستاليني والثقافة الشفوية والشعارات الشعوبية.. وقد أدى تأخر الحزب عن بلورة برنامج حقيقي وجاد للإصلاح السياسي والاقتصادي في نهاية الثمانينات الى عجزه عن التفاعل مع المتغيرات الكونية التي بدأت منذ تلك الفترة تعيد تشكيل صورة العالم وبنيته الداخلية، ما أدى الى أن يواجه الحزب مأزقاً حقيقياً بعد قيام الوحدة وإعلان التحول نحو الديمقراطية، حيث كان لا يمتلك أية رؤى استراتيجية واضحة، أو أدوات معرفية جديدة تؤهله للإسهام المتكافئ مع المؤتمر الشعبي العام الذي أثبتت الوقائع العملية حقيقة انه كان قد أعد نفسه نسبياً لمقاربة الشروط الجديدة للتغيير الديمقراطي سواءً في المجال السياسي للدولة و السلطة والمجتمع، أو على مستوى المجال النظري للممارسة السياسية، بما في ذلك محاولة فهم العالم والاندماج فيه.

ما ينطبق على الحزب الاشتراكي ينطبق أيضاً على أحزاب المعارضة الأخرى التي بدأ معظمها أسيراً لمنطلقات فكرية قديمة ومشاريع سياسية بالية ومأزومة على الصعيد العربي، فيما كان التجمع اليمني للإصلاح أكثر هذه الأحزاب جموداً ومقاومة لتحديات المتغيرات العالمية في الثمانينات والتسعينات.

بيد أنّ خروج (الإصلاح) من السلطة بعد عام ١٩٩٧م، وانتقاله الى مواقع المعارضة الحقيقية بعد أن أصبح رقماً صعباً فيها، قد وضعه في منعطف حاد، يؤهله لمقاربة مشروع إعادة بناء خطابه الفكري والسياسي في ضوء الخبرة المكتسبة عن تجربته التاريخية، وتأثير المتغيرات الكونية على عملية إعادة صياغة المعرفة، بما في ذلك إعادة صياغة العناصر الأساسية في مرجعية مشروعه السياسي الذي يحتاج إلى وقفة نقدية من مثقفيه الشباب وقياداته المستنيرة.

لا نبالغ حين نقول إنّ تيار الإخوان المسلمين في التجمع اليمني للإصلاح استقبل مشروع الوحدة والديمقراطية في مطلع التسعينات، وهو مشبع بأفكار الدعوة الى إعادة إنتاج دولة الخلافة الإسلامية، ومسكون بالمزاوجة بين مرجعيته المعرفية السلفية القديمة ومنظومة غير متجانسة من الأفكار السلفية المعاصرة التي ترفض ما تسميها (جاهلية القرن العشرين)، وتعادي الحضارة الحديثة بدعوى أنّها غربية، وتدعو إلى «الاستحلال الحضاري».. بالإضافة إلى أفكار الجهاد التفكيري السلفي، التي ولدت وانتشرت في مُناخ الجهاد الأفغاني الذي كان للتيار الإخواني الصحوي في اليمن والسعودية وبعض الدول العربية دور ناشط وباع طويل فيه.

كانت المحصلة النهائية لهذا التزاوج ظهور تركيبة فكرية سلفية شمولية، يتوهم أصحابها بأنهم يمتلكون ? وحدهم ? الحقيقة التي لا يصل نورها الى غيرهم، وأنّهم وحدهم الفرقة الناجية من النار والضلال، وأنّ مغايريهم في مذهبهم علمانيون متغربون، أو ملاحدة شيوعيون، أو مرتدون، أو كافرون، أو جاهليون حداثيون، أو مرتابون أو روافض وما ينطوي على تفكير كهذا من نزعة إلغاء الآخر.. وهي القضية التي تتوقف عليها قدرة أي حزب أو تيار فكري على الاستجابة لتحديات الديمقراطية وتحولاتها، خصوصاً عندما يوظف خطابه السياسي والإعلامي المعارض تهام الحزب الحاكم بممارسة الشمولية وتأميم الحياة الديمقراطية ؟!!

والحال انه لا قيمة للسياسة حين تكون عاجزة عن المبادرة والاكتشاف.. ولا دور طليعياً للعقل حين لا يجترح تعب البحث عن الحقيقة، ولا يدرك ضرورة إعادة اكتشاف واقع بحاجة إلى المزيد من الكشف، وصولاً الى العجز عن إعادة بناء السياسة والفكر السياسي من أجل فهم أعمق للمتغيرات التي يشهدها الوطن والتاريخ والعالم والحضارة البشرية في هذه الحقبة من مسار تطور عصرنا الراهن.

و مامن شك في أنّ التحول نحو الديمقراطية أضحى واحداً من أبرز هذه المتغيرات التي لا تخلو بالضرورة من التناقضات والإشكاليات المعقدة ناهيك عن وجود علامات بارزة في مسار الديمقراطية الناشئة في بلادنا وهي الميل نحو مزيد من حرية التفكير وحرية التعبير وعلنية المناقشات، بيد أنّ الحريةَ والعلنية غير معصومتين على الدوام من الانحراف نحو الفوضوية، الأمر الذي يتطلب أسلوباً واقعياً في التعامل مع المنابع الفكرية والاجتماعية للميول الفوضوية في المجتمع بصرف النظر عن عدم تجانسها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ بعض هذه الميول ينطلق من أفكار منحرفة لا تعترف بالتنوع والتعدد، وتعتبره خروجاً عن الجماعة، وتناقضاً مع نهج الناجين من النار!!

نقلاً عن/« ٢٦سبتمبر»

مصيرها بيده!

د. إلهام مانع
elham.thomas@hispeed.

فاطمة ولياء!
فتاتان يمنيتان.
التقيتهمافي رحلة بحث ميدانية.
لكل منهما قصة،
لكل منهما حكاية ومصير.

ومعهما تتبدى ملامح قصة المرأة اليمنية، ونظيرتها في شبه الجزيرة العربية، والمرأة العربيةبصفة عامة!

فاطمة فتاة ترعرعت في منطقة ريفية في المناطق الوسطى من اليمن، من أسرة فقيرة، والدها لم يتحصل على أي قدر من تعليم، ووالدتها توفيت وهي في التاسعة من عمرها.

ولياء ابنة المدينة، أسرتها ميسورة الحال، والداها من عدن، مثقفان حاصلان على شهادات عليا من جامعات أوروبية عريقة ، وانتقلا للعيش في صنعاء بعد الوحدة اليمنية.

فاطمة أجبرها والدها على الزواجوهي في التاسعة من عمرها.
في التاسعة من عمرها.
أراد والدهاأن يتزوج بعد وفاة أمها،
فقدم فاطمة هدية لعائلة زوجته الجديدة،
هي ومَهرها الذي ابتلعه بطنه.
وفاطمةلم تكن ترغب في الزواج.
فاطمة الطفلةأرادت أن تلعب.
فاطمة الطفلةأحبت أن تتعلم.
فاطمةالطفلة لم تفهم معنى الزواج.
فاطمة الطفلة لم تعرف معنى الجنس بين الرجل والمرأة.
أرادت أنتلعب، أحبت أن تتعلم، أرادت أن تحيا.
فرفضت الزواج.
ضربها أبوها،
ضربها،
ضربها،
حتى صمتت.
فتزوجت،
وهي في التاسعة،
وأغتصبهازوجها، أبن الثلاثين، ليلة نحرها.
ولأنها كرهته بدأ يضربها هو الآخر.
كانت تلجأ لأبوها فيضربها ويعيدها من جديد إلى زوجها، ذاك الذي يضربها.
فطفحها الكيل يوماً، وهربت.
هربت إلى عدن.
وقبضوا عليها وهي في العاشرة من عمرها... بتهمة الدعارة!
في العاشرة من عمرها!

حُكم على فاطمة بالإيداع في إصلاحية لمدة ستة أشهر، لكن عدن أيامها لم تتوفر فيها إصلاحية للإحداث، فأودعوها السجن!
طفلة في العاشرة أودعوها في السجن!
ثم زادوا وحكموا عليها بالسجن ثلاثة سنوات أخرى حماية لهاَ!
حماية لها من أبوها الذي رفضاستلامها بعد انتهاء مدة الحكم الأولى.

التقيت فاطمةفي دار الإغاثة الاجتماعية في محافظة عدن، وهي مركز الإغاثة الوحيد في شبه الجزيرة العربية لرعاية النساء (أو بالأحرى الطفلات) السجينات المفرج عنهن وضحايا العنف العائلي.

التقيتها وهي تتهيأ للبدء في دراستها الثانوية.
هذا عن فاطمة.
لمياء قصتها قصة أخرى.
لمياء قصتها قصة فتاة تُشرع أمامها الأبواب دون قيود.
طفلةيحبها أبواها.
لم تبتلَ بالفقر، لم تبتلَ بموت الأم، لم تبتلَ بجهل وجشع وأنانية الأب.
إبنةٌ، يؤمن والداها بحقها في العلم، في الحياة، حقها في أن تكون!
أنتكون كما تشاء يوماً ما.

تدرس في مدرسة خاصة تهيئها لعلوم المستقبل، و للحديث بأكثر من لغة، عربية وأجنبية.
فالمدارس العامة في اليمن لا تخُرج سوى أنصاف متعلمين... يا للأسى.
تتلقى دروساً في الموسيقى،
وتستمع إلى أمها كل ليلة وهيتقص عليها حكاية جديدة.
وتدري أنها يوماً ما ستدرس في جامعات أوروبية، كي تكون مؤهلة للعمل في أي بقعة من العالم.
وتدري أنها يوماً ما ستختارشريك حياتها بإرادتها الحرة.
دون إكراه، دون فرض، ودون ضرب.
التقيت لمياء في بيتوالديها في صنعاء، بيت أسرة تحب ابنتها.
لمياء قصتها قصة ما كان ممكناً لفاطمة، لكنه لم يكن أبداًمتاحاً لها.
والتنافر الحاد بينمصيريهما يحددلنا ملامح قضية المرأة اليمنيةخاصة، والعربية بصفة عامة.
مصير المرأة أسيرٌ لنوعية الأسرة التي تنتمي إليها، ومستواها التعليمي والاقتصادي.
هكذا ببساطة.
و مصير المرأة وهي طفلة يرتبط جوهرياً بموقف الأب (أو الأخوة والأعمام في حال موته) منها.
هذا هو المحك.
فالفقر لا يعني الحكم على المرأة بالدفن حية.
يكفي أنيحب الأهل أبنتهما ويؤمنا بها،
كي تنجح إذا كانت مؤهلة لذلك.
لا، المحك هو موقف الأب.
هل يحبك أباك أم يراك مصيبة ستجلب على رأسه العار؟
هل يعتبرك كيانكًاملاً يجبُ احترامُه أم لا يرى فيك سوى بقرة يعلفها إلى أن يفتح الله عليه بشار يقدم له السعر المناسب؟
أينوع من الآباء أبوك؟
هذا هو السؤال، لأنه السؤال الذي سيحدد مصيرك.
فمصيرك في النهاية بيده.
والمأساة في هذاالسؤال أنه إذا كنت مختلفة، إذا كنت مستقلة،إذا كان عقلك يتفجر حيوية وإرادة،إذا أردت أن تحيي، أنَ تكوني أنتِ، أنتَ لا إمعة، وكان أباك من النوع الثاني فإنك لا محالة ستعانين.
ستواجهين الهول كي تكوني.
وغيرك دفنت وهي حية.
وغيركَ ضُربت حتى صمتت.
وغيرك اغُتصبت ليلة نحرها.
والمأساة الأكبر في هذاالسؤال أن الدولة تبدو كما لو كانت غائبة.
رفعتيدها، وهي كما الأب جزءٌ من المشكلة.
عندما يتعلق الأمر بقصة فاطمة فإن الدولة في اليمن تتحمل مسؤولية زواجها في سن الطفولة.
الدولة هى المسؤولة هنا.
الدولة هي التي عدلت قانون الأحوال الشخصيةِ الذي أصدرته دولة الوحدة عام ١٩٩٢، والذي حدد السن الأدنى لزواج الفتاة بخمسة عشرة عاماً في نص واضح: لا يصح تزويج الصغير ذكراًأو أنثى دون بلوغه خمس عشرة سنة.
عدلته عام ١٩٩٩ بناء على إصرار من القوى الإسلامية والمحافظة، وبصمت ولا مبالاة من الحزب الحاكم، لتتحول المادة إلى: عقد ولي الصغيرةبها صحيح، ولا يمكن المعقود له من الدخول بها ولا تزف إليه إلا بعد أن تكون صالحة للوطء ولو تجاوز عمرها خمس عشرة سنة.
والد فاطمة أعتبر أن التاسعة سن صالحة للوطء.
وغيره سيعتبر السابعة سن صالحة للوطء.
وسواء كانت سن الوطء التاسعة أو السابعة أو العاشرة فإنها وفقاً للمعايير الدولية يتم تصنيفها ببساطة على أنه "اغتصاب لطفلة".
لايوجد تسمية أخرى لها.
ولأن المسألة تتعلق بعملية اغتصاب للطفولة يحق لنا أن نتساءل عن سبب إصرار القوى الإسلامية والمحافظة على تشريع هذا الانتهاك؟
هنا يتبدى لنا الطابع السياسي لقضية المرأة.
لكن هذا موضوع المقال القادم.

لماذا يلجأ "حزب الله" إلى سلاح التخوين؟!

د. عبدالحميد الأنصاري*

الخطاب الأخير للسيد حسن نصرالله، الأمين العام لحزب الله، افتقد كل معاني الحكمة السياسية شكلاً ومضموناً، فمن ناحية الشكل، بدا السيد نصر الله عصبياً متوتراً، ومن ناحية المضمون، كان الخطاب مشوشاً ومرتبكاً ومتناقضاً، والأخطر أنه امتلأ باتهامات تخوينية قاسية للحكومة ورئيسها وقوى «١٤ آذار» الوطنية.

لم يكن السيد حسن نصرالله موفقاً هذه المرة، ولم تكن هذه عادته في خطاباته السابقة المتزنة، ولم تكن هذه الصورة المتشنجة هي صورته التي انطبعت في نفوس الملايين التي صفقت له على امتداد الوطن العربي والعالم الإسلامي كمجاهد.

ما الذي حصل للسيد ولحزبه حتى يطل على الناس بهذا الخطاب التخويني الظالم؟ وماذا يريد السيد وحزبه من كيل الاتهامات للقوى الوطنية في ولائهم الوطني؟ ولماذا يواصل المعاون السياسي للسيد نصرالله حملات (التخوين) للحريري ومن معه؟

هناك تفسيرات عدة تشخص الحالة بأن الحزب «مأزوم» منذ حرب الثلاثة والثلاثين يوماً التي جرت الكارثة على لبنان وعلى الطائفة الشيعية بالذات، وكما يقول رضوان السيد «إن الطائفة الشيعية تلقت ضربة قاسية جداً بغض النظر عن مدى ما أصاب البنية العسكرية للحزب من أضرار» قدرها أمير طاهري ب? (٢٠٠٠) مقاتل غير تدمير محطات الطاقة والصواريخ، علماً بأن إسرائيل لم تحارب إلا ب?١٥ في المئة من قوتها، غير الأضرار الأخرى التي لحقت بلبنان والتي قدرت ب? (٦ آلاف) بين قتلى وجرحى وتدمير ٦٥ في المئة من البنية التحتية و٤٥ في المئة من الطرقات و٧٢ جسراً وضرب الموسم السياحي.

وقد فسر بعض المحللين الخطأ الكارثي الذي وقع فيه حزب الله بأنه «فخ» وقع فيه نتيجة حساباته الخطأ.

صحيح أن الحزب حاول أن يقنع نفسه وأنصاره بالنصر الإلهي الذي تحقق ولكن ذلك من باب خداع الذات... إذ كيف يتأتي النصر مع خراب الديار؟

وتزايد إحساس الحزب بوطأة (الأزمة) بتزايد شعوره بأن سلاحه الذي كان يفاخر به – حامياً – للبنان، لم يغن شيئاً وفقد مبرر وجوده، بل تسبب في خراب لبنان، ثم تداقامت (الأزمة) بصدور القرار الدولي الذي حيد سلاحه ضد إسرائيل بالشريط الفاصل في الجنوب، وكان الحزب – كما يقول سعد بن طفلة – يكرر دوماً أن بنادقه وأسلحته موجهة للعدو الإسرائيلي، ثم جاءت الحرب الثلاثينية لتغير الحسابات وتلف أعناق البنادق.

ماذا يفعل الحزب لتنفيس شحنة (التأزم) التي يعانيها؟ وكيف يبرر خسائره أمام أنصاره والشعب اللبناني؟ بدأ (أولاً) بالادعاء بالنصر الإلهي لإقناع الشيعة المفجوعين من جراء الخسائر الهائلة، و(ثانياً) بحث عن عدو داخلي يحمله المسؤولية وكما يقول رضوان السيد بدأ الأمر باتهام الحكومة بالتقصير ثم زعم تواطؤها مع الأميركيين والإسرائيليين والمطالبة بحكومة وحدة وطنية لاكتساب مواقع جديدة في التركيبة اللبنانية الهشة.

الآن ما أسلحة حزب الله في مطالبته بالثلث المعطل؟

(السلاح الأول) الذي لجأ إليه الحزب، دعوة أنصاره للنزول للشارع للاعتصام والمسيرات، ولكن السؤال إلى متى يبقى الحزب معتصماً في الشارع؟

لايبدو في الأفق ما يشير إلى نجاح الحزب في مسعاه لإسقاط الحكومة بعد الإجماع اللبناني والعربي والدولي الذي حظيت به الحكومة اللبنانية، وقد أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً يدعم بلا تحفظ حكومة السنيورة المنتخبة ديمقراطياً.

كما قام جميع زعماء السنة في لبنان بإصدار تصريحات مؤداها بأن إسقاط الحكومة خط أحمر، أما تصرف فتحي يكن فمثل شذوذاً على الإجماع فقد قيمته وتأثيره، وقد ردت الأكثرية على الأقلية المعتصمة: لا ثلث معطلاً في الحكومة ولو اعتصمت المعارضة في الشارع (١٠) سنوات.

أما (السلاح الثاني) الذي لجأ إليه الحزب في صراعه مع الحكومة فهو سلاح (التخوين) والاتهام بالعمالة، ولكن هذا اتهام خطر ومتناقض، إذ كيف قبل الحزب المشاركة في حكومة يتهمها بالعمالة؟ وكيف يطالب بالثلث المعطل في حكومة خائنة؟

إن التخوين مثل التكفير وجهان لعملة إقصائية متطرفة واحدة لايجوز أن يلجأ إليه السيد نصر الله تحت أي ظرف ومهما كانت المبررات، وهي تهمة خطيرة تمثل إفلاساً سياسياً وفكرياً وعجزاً فاضحاً للحزب الذي يتهم الآخرين، وكما أننا لا نخون الحزب ولا نشكك في انتمائه الوطني بسبب تحالفاته الخارجية مع النظامين السوري والإيراني وحصوله على السلاح والمال المدعومين من الحلفاء، كذلك نستنكر على الحزب ومسؤوليه تشكيكهم في وطنية الحكومة وقوى الأكثرية، هذا منزلق خطير كنا نربأ بالحزب أن لايقع فيه. لقد تجاوزت مجتمعاتنا حقبة الستينات التي كانت فيها الأنظمة القمعية تتفنن في إلصاق تهم العمالة والخيانة بالمعارضة السياسية، وكنا نظن أننا نضجنا وتخلصنا من هذه التهم المضحكة.

إن التخوين يعني أن السيد نصر الله وحزبه وأنصاره والمتحالفين معه هم الوطنيون الوحيدون، وهو نوع من الوصاية الكاذبة والغرور الاستعلائي والاحتكار للولاء الوطني الذي لو ساد في المجتمع فإننا سنخون بعضنا بعضاً، ونكفر بعضنا بعضاً. وإذا كان القرآن الكريم يقول للرسول الكريم «لست عليهم بمسيطر» وينفي عنه أن يكون وكيلاً ووصياً فكيف ساغ ذلك لحزب سياسي؟ يكفي الشيعة ما يعانونه من متعصبي السنة الذين أصدروا بياناً يناصرون فيه سنة العراق ويتهمون الشيعة هناك بتهم ما أنزل الله بها من سلطان. كفانا اتهاماً لبعضنا في الوطنية والدين، وكما أن انتشار ثقافة التكفير يضعف التحصين الداخلي للمجتمع أمام فيروسات التطرف، فكذلك انتشار ثقافة التخوين يضعف المناعة الداخلية للمجتمع بما يمهد للاختراق الخارجي والحرب الأهلية.

* كاتب وأكاديمي قطري / عميد كلية القانون والشريعة بجامعة الدوحة سابقاً .

الحاكم والمحكوم وحكمة الحوار

نزار خضير العبادي
alabbadi55@hotmail.com

ربما هي تجاربنا العربية المريرة من رسخت قناعة المحكوم بأن الحاكم رديف الجاني المستبد، وإن المحكوم كما عذراء تغتصب كل يوم بشتى ألوان القرارات الوحشية، وبالرغم من تعاقب الأنظمة، وتطور سياسات بعضها إلى محتوى فكري شبه معتدل، يحاول موازنة نفسه على أفق الفلسفة الأخلاقية للمجتمع، ويقترب من الإمساك بعُرى ما تنشده الجماهير، ظلت نظرة المحكوم متقوقعة في أبجديات المخاوف والهواجس التي أرعدت فرائصه في حقب العمل السلبي.

إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا تقوضها مواريث التجارب الفاشلة وحسب ، بل أن هوّة الفصل بين فلسفة السلطة الفكرية وفلسفة قوى العمل الوطني (بعضاً، أو مجتمعة) قد تعمق حالة النأي عن الآخر وتضاعف من هاجس (المؤامرة السلطوية) لإقصاء الغير عن المشاركة في الحكم.

وفي هذه الحالة فإن الدولة ستقع ضحية تأويل كل نواياها وبرامجها التي تعرضها على الأطراف المعارضة إلى غير ما خطط له، أو ما تأملت التفاعل معه كخطوة ابتدائية ? على أقل تقدير.

فلو أسقطنا هذه الرأي على واقع التجربة اليمنية الديمقراطية لوجدنا أن بعض أحزاب وتنظيمات المعارضة ما زالت تعايش قسطاً من إرهاصات نفسية قديمة تتداخل مع آليات، وبرامج سياسية تتفاوت مع الكينونة السابقة بكل إتساقات الظرف الزماني والفكري والتقني للعصر.

وفي الوقت الذي تنطوي تلك القوى على نظمها التقليدية، حاجبة أعينها عن التأمل في الديناميكيات المعاصرة للعمل السياسي، وممتنعة حتى عن التجديد الفكري، كانت السلطة تجد في ذاتها متسعاً للتغيير والتحول والتطوير لأدوات عملها السياسي، وآفاق الإنماء الفكري لتجربة الحكم.

مثل هذا الانتقال المرحلي السريع في بُنى مؤسسة الحكم قابله هامش حذر من أي مبادرة تحديثية، أو انتقاله نوعية نحو تفاعل حقيقي مسئول مع واقع ما تفرضه الديمقراطية ضمن معتركها السياسي التنافسي، وهو الأمر الذي ولّد قلقاً متبادلاً بين الحاكم والمحكوم، فالحاكم لا تخدمه المسافات الشاسعة التي تفصله عن معارضيه، وقد ينجم عن وضع كهذا حالة من الإحباط في ظل إخفاق المعارضة في تحقيق الجزء المعنية به في برامج الحزب الحاكم– اقتصادياً، أو سياسياً، أو اجتماعياً– وهو ما سينجر إلى الإخلال بالبنى المؤسسية المتوازنة للدولة.. أضف إلى هذا أن قوة الحاكم تتعزز أكثر بقوة المحكوم (المعارض)، بفضل ما يضفيه الأخير من شد للمنافسة الديمقراطية ، ومن عمل تسابقي لكسب ود الجماهير والفوز بأرصدتها العالية عند أي ممارسة انتخابية ولعله سيكون في مقدمة ما يرجوه الحاكم لتسريع البنى التنموية للدولة التي يقودها.

ومن هنا يصبح الحوار أمراً ملحاً للطرفين ينتشلهما من حالة غير مرغوب بها؛ حيث أن قوى المعارضة لا يمكن أن ترضي لنفسها الإنزواء على هامش قصي من المعترك السياسي. لكن السؤال المهم في ظرف كهذا هو من الأولى بفتح أبواب الحوار مع الآخر.. الحاكم، أم المحكوم؟

ربما الرأي في مسألة كهذه سيتباين من جهة لأخرى وفقاً للمنحنى الذي ستنتظم عليه الأمور والقراءات بالنسبة لكل فرد منا. لكنها في النهاية ستفرض مسئوليات متبادلة وغايات متكافئة إلى حد ما. فالمؤتمر الشعبي العام– بوصفه حاكماً– مسئول عن تهيئة ظروف التوافق، والأخذ بأيدي معارضيه إلى الوضع الذي يرجو أن تتحول إليه المعارضة. وبالمقابل فإن قوى المعارضة تقع عليها مسئولية تأهيل نفسها للموقع المتقدم من غير انتظار الحاكم تعطيل برامجه السياسية والتنموية حتى تلحق بركبه، لأن مطلباً كهذا يعني تجميد الدولة اليمنية، وإيقاف تفاعلاتها مع المحيط الإقليمي والدولي، الذي لم يعذر الدول النامية يوماً على تخلفها عن مساره التقدمي.

إن الحوار الحكيم لا يمكن أن يرجئ أمره إلى صفقات موسمية، ومساومات سياسية بشأن دون سواه، بقدر ما يتوجب أن يكون محوراً لقضية وطنية شاملة تندرج عليه كل غايات العمل الديمقراطي، بحيث تصير العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تكاملية، وتكافلية– على حد سواء.

لكن الوصول إلى هذا المستوى يستدعي الكثير من الضرورات التي قد تُلزم البعض التحرر من هاجس القلق والمؤامرة، وتوجيه نظره إلى عمق ذاته التنظيمية بحثاً عن جوانب القصور، وعلل الإخفاق، ومحددات الجمود والانغلاق التي أصابت بعض القوى السياسية بالشلل، أو العجز عن مجاراة الحاكم في توثيق الدور السياسي، وتفعيل العمل الوطني.

ومع أن البعض حاول تأطير عمله السياسي ضمن صيغ مشتركة مع نظرائه، لكن إقدامه على خطوة مهمة كهذه لم يأت منسجماً مع تحولات مماثلة في تقنيات، وأدوات نظمه الداخلية، فكان الإخفاق في ترجمة فعل حي وقوي أمام الحاكم أمراً متوقعاً في ظل تغييب المراجعات الجادة للقاعدة الفكرية التي يقف عليها الحزب، أو التنظيم، علاوة على كونها نتيجة حتمية للموقف الرافض لتجديد أدوات توجيه، وقيادة الحزب، وصيغ الحوار الداخلي بين الحلقات التنظيمية.

لا شك أن الحوار الإيجابي المبني من وعي وطني خالص هو الفعل الأكثر نضجاً في ترسيخ القيم الوحدوية، وتضييق هوة الفصل بين الحاكم والمحكوم.. ويقيناً أن بلوغ هذا الرأي ينطلق أولاً من تشذيب النفوس من مخاوفها، وهواجسها الغارقة بأوهام المؤامرة، ومن ثم بتأسيس مشروع الجوار على جانب متين من الثقة وحسن الظن بالآخر ? ولو أفترضنا حتى يثبت العكس – لنجد في النهاية أن الحاكم والمحكوم وجهان لـ"يمن" واحد.

أخي المكلَّف :

إن عدم المبادرة للتسجيل في الموعد المحدد يعرضك للإجراءآت والعقوبات القانونية وسوف يعامل كل شخص ملزم بالتسجيل ولم يتقدم لتسجيل نفسه لدى الإدارة الضريبية المختصة كشخص مسجل لأغراض الضريبة العامة على المبيعات من التاريخ الذي أصبح فيه ملزماً بالتسجيل .

مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤